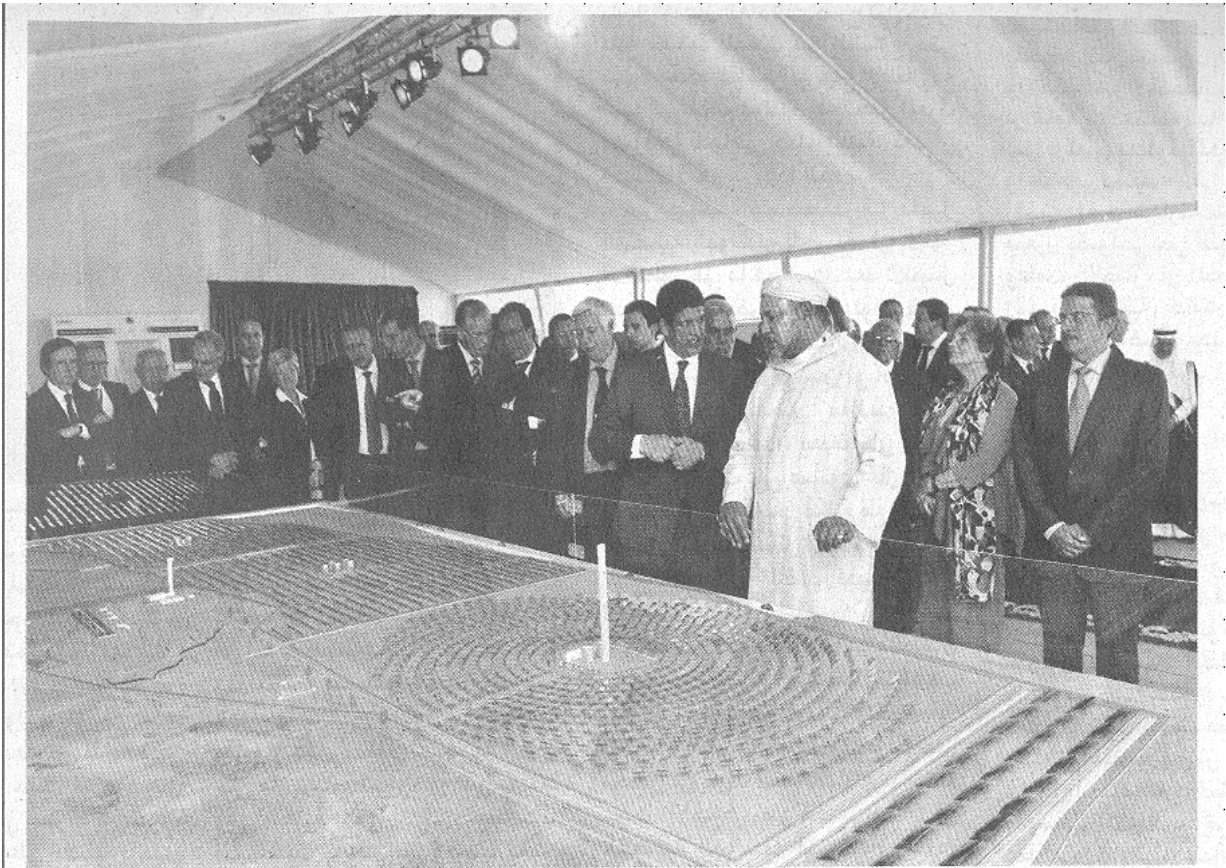


## بكوري: هذه المحطة الجديدة الأولى من نوعها على الصعيد العالمي بطاقة إنتاج تقدر بـ 7 مليير درهم الملك يعطي انطلاقاً أشغال بناء محطة مركب الطاقة الشمسية «نور» بورزازات

الأخبار



لتصل إلى دوار كويدم وإنجاز ممر على وادي إزركي. ووقعها عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل، ومصطفى بكوري، رئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، ومحمد إفراسن رئيس مجلس الجماعة القروية لغسات. وتهم الاتفاقية الثانية تمويل وإنجاز البنيات التحتية - خارج الموقع - لتزويد المجمع الطاقوي والجماعة القروية لغسات ودواويرها بالماء الشروب. ووقعها مصطفى بكوري وعلي الفاسي الفهري ومحمد إفراسن.

حضر حفل إعطاء انطلاقاً أشغال بناء المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية «نور» ، بالخصوص، رئيس الحكومة، ومستشارو الملك وأعضاء من الحكومة وممثلو الدول والمؤسسات الدولية التي ساهمت في تمويل هذا المشروع الكبير وبعض أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد بالمغرب وعدد من الشخصيات المدنية والعسكرية.

المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية «نور»، على الخصوص، بتثبيت حقل واسع من ألواح المجسمات القطعية المكافئة التي ستمكن من تركيز انعكاس أشعة الشمس بهدف تسخين سائل تحت درجة حرارة عالية والذي سيمر عبر أنبوب سيتم تسخينه بدوره تحت درجة حرارة عالية بواسطة أشعة الشمس المركزة. وسيولد هذا السائل ذو الحرارة العالية بخار الماء الذي سيمكن من تشغيل المولدات التي ستنتج الكهرباء. وستتيح المحطة إنتاج طاقة كهربائية سواء في الليل أو النهار، وذلك بفضل قدرتها على تخزين ثلاث ساعات بواسطة تكنولوجيا الملح المنصهر. وتتميز هذا الحقل أيضا بعرض شريط ثلاثي الأبعاد حول المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية المندمج بورزازات.

وبهذه المناسبة ترأس الملك محمد السادس حفل التوقيع على اتفاقيتين، تتعلق الأولى بتمديد الطريق المؤدية إلى دوار تسلمانت

بالمشروع المغربي للطاقة الشمسية. سيستفيد من مواكبة ودعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في مجال البنيات التحتية، مشيراً إلى أن المكتب سيقوم بإنجاز شبكة نقل تصريف الطاقة الشمسية التي ستنتجها المحطة (557 مليون درهم). فضلاً عن إمداد المركب بالمياه الصناعية والشروب (202 مليون درهم) أما محمد بن عبد الله أبو نيان، رئيس مجلس إدارة «أكوا باور» المكلفة ببناء وتبديل المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية بورزازات، فأشار في كلمته إلى أن إنجاز هذه المحطة خير دليل على قدرة الملكتين المغربية والعربية السعودية على مواجهة التحديات الكبيرة لتقنيات الطاقة المتجددة. مؤكداً أن هذه المحطة ستجعل العالم ينظر إلى صناعة الطاقة المتجددة في المغرب كقاعدة يحتذى بها لتطوير صناعات الطاقة المتجددة من حيث التقنية والتطبيق والتكلفة. وتتميز هذه

■ ورزازات (وم ع). بإعطاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أمس الجمعة، انطلاقاً من أشغال بناء المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية بورزازات ورزازات 1، الذي تفضل جلالته فأطلق عليه اسم "نور"، والذي تصل قدرته الإنتاجية إلى 160 ميغاواط وثلاث ساعات للتخزين، يكون المغرب قد اجتاز أولى المراحل العملية في مسلسل التنفيذ الأمثل لمخططة الطموح لإنتاج الطاقة الشمسية.

وهكذا، تستصل الطاقة الإجمالية المرتقبة لمركب الطاقة الشمسية بورزازات ككل إلى 500 ميغاواط على مساحة تفوق 2500 هكتار، فالأمر يتعلق، إذاً، بمركب بطموحات متعددة تتجلى في التطلع إلى إنشاء البنيات التحتية اللازمة والانفتاح على مختلف التكنولوجيات الملائمة لحاجيات الشبكة الكهربائية الوطنية وإطلاق دينامية واسعة للبحث المتخصص المرتبط بالتنمية.

وسيتّم إنجاز هذا المركب، الذي سيكون ذا تكنولوجيات متعددة، على مراحل، مع استحضار ضرورة إلماجه الجغرافي بالاستناد إلى مفهوم عمرياني وبناء هندسي مستلهم من الطبيعة المحلية، وكذا مراعاة أبعاد المعايير المعتمدة في هذا الشأن، والسهر على اندراجه في التنمية الاقتصادية للمنطقة، عبر حفز صناعة وطنية مرتبطة بالطاقة والعمل على إسهامه في التنمية الاجتماعية، بإبداها المتصلة بالمجال المحلي والتكوين وفرص الشغل.

وقد حققت المرحلة الأولى للمركب أهدافها بنجاح، وذلك بفضل التجاوب البناء لعدد مهم من المؤسسات ذات المستوى الرفيع والمكونة للمجموعات التنافسية على إنجاز هذا المشروع، وكذا بفضل الثقة التي اكتسبها المشروع لدى المؤسسات المالية الدولية كعربون إضافي على المصادقية، التي ما فتئ يحظى بها المغرب على الصعيد العالمي.

ومن المؤشرات الدالة على هذا النجاح، إقرار هؤلاء الشركاء بالمهنية والشفافية ووضوح المعايير، التي ميزت طلب العروض، والتي مكنت في الأخير من فوز المجموعة السعودية - الإسبانية بقيادة أكوا باور، من أجل تنفيذ شطر ورزازات 1 بغلاف استثماري يناهز 7 ملايين درهم وبسعر درهم و62 سنتيماً عن كل كيلوواط/ ساعة يتم إنتاجه خلال مدة استغلال المحطة. وهكذا، وقع اختيار الوكالة المغربية للطاقة الشمسية "مازن"، على المجموعة السعودية أكوا باور إنترناشيونال من أجل تصميم وتمويل وبناء واستغلال وصيانة المحطة الأولى لهذا المركب الرائد على المستوى العالمي. ويتعلق الأمر بمجموعة (كونسورسيوم) تقودها أكوا باور إنترناشيونال من خلال مساهمة تصل نسبتها إلى 95 في المائة، والتي تضم في عضويتها شركتي "أرييس إنجنيريا بي سيستيماس وتي. إس. كيه إلكترونيكا بي

إكترسيداد" في حدود 5 في المائة المتبقية.

وفاز الكونسورسيوم الذي تقوده شركة أكوا باور إنترناشيونال السعودية بعقد قيمته حوالي مليار دولار، حيث تم اختيار المجموعة المذكورة على أساس مدى احترامها لدفاتر التحملات والشروط التقنية والمالية والاقتصادية للمشروع، علماً أنها كانت الأقرب إلى احترام تلك الشروط.

وقد فازت المجموعة باستغلال هذه المحطة الأولى بسعر درهم و62 سنتيماً عن كل كيلوواط/ ساعة، ويعكس هذا السعر التنافسي شفافية العملية وجودة البنية وتحسين توزيع المخاطر التي ينطوي عليها هذا المشروع، مع العلم أن الاختيار وقع في البداية على أربعة مرشحين فقط من أصل 19 مرشحاً تقدموا بطلب العروض الذي أطلقته وكالة "مازن" في يوليوز 2010.

وتندرج هذه العملية في إطار المخطط الشمسي

المغربي، الذي تشرف عليه الوكالة المغربية للطاقة الشمسية والذي يهدف إلى تامين موارد الطاقة الشمسية من خلال بلوغ طاقة إنتاجية تصل إلى 2000 ميغاواط من الطاقة الشمسية بحلول 2020، وذلك من خلال مشاريع مدمجة موزعة على التراب الوطني ضمن إطار مؤسساتي متجدد.

وكانت معالم هذا الإطار قد انضحت يوم 26 أكتوبر 2010، تاريخ التوقيع بين يدي جلالته الملك على اتفاقيتين، الأولى ما بين الدولة والوكالة المغربية للطاقة الشمسية، والثانية ما بين الدولة والوكالة والمكتب الوطني للماء والكهرباء.

وبالنسبة للمحطات المقبلة فقد اختارت الوكالة المغربية للطاقة الشمسية تطوير مركب ورزازات بهدف الاستفادة من التقدم التكنولوجي المعتمد في القطاع وتأمين التجربة المحرزة خلال هاتين السنتين الماضيتين مع الحفاظ على هدف بلوغ 500 ميغاواط

في أفق 2015.

الجدير بالذكر أن الوكالة ستتكب على استثمار معطيات الأطلس الشمسي، الذي قامت بإنجازه، وذلك في اتجاه استكمال الدراسات المرتبطة بتأهيل المواقع التي تم تحديدها عند الإعلان عن المخطط الشمسي الوطني، وكذا استكشاف مواقع جديدة لاستقبال مشاريع مماثلة، وذلك بهدف تعزيز الإنتاج الطاقوي المخصص للاستهلاك الوطني أو الموجه للتصدير.

وعلاوة على ما سيمنحه هذا المشروع من إمكانيات هائلة لتوليد الطاقة الكهربائية، فإن هذا القطاع يظل قاعدة للنمو الأخضر وفرصة لتنمية اقتصادية واجتماعية ومستدامة كفيلة بتمكين بلادنا من تموقع صناعي تنافسي وتشجيع بحث علمي وتقني مبتكر، مع تعزيز التنمية المحلية للمناطق المحتضنة لهذه المشاريع الواعدة التي ستساهم في ارتقاء بلادنا تدريجياً إلى مصاف الأمم المتقدمة. ●